

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٠٨/٧٦

بإصدار قانون التعبئة العامة

سلطان عمان

نحن قابوس بن سعيد

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

يعمل بالقانون المرفق في شأن التعبئة العامة .

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ١٥ من جمادى الأولى سنة ١٤٢٩ هـ

الموافق : ٢١ من مايو سنة ٢٠٠٨ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

قانون التعبئة العامة

الفصل الأول

إعلان التعبئة العامة

المادة (١)

تعلن التعبئة العامة بأمر سلطاني في حالة توتر العلاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو نشوبها ، وتنتهي بأمر سلطاني عند انقضاء الحالة التي أوجبت إعلانها . ويجوز في الأحوال المشار إليها اتخاذ التدابير اللازمة للمجهود الحربي المبينة في هذا القانون .

المادة (٢)

يترتب على إعلان التعبئة العامة ما يأتي :
أولاً : الانتقال بقوات السلطان المسلحة من حالة السلم إلى حالة الحرب ويشمل ذلك :

- ١ - استدعاء الضباط والأفراد المتقاعدين وقوة الاحتياط للخدمة العسكرية .
- ٢ - وقف إحالة منتسبي قوات السلطان المسلحة للتقاعد .
- ثانياً : فتح باب التطوع للمواطنين للدفاع عن الوطن إذا تطلب الأمر ذلك .
- ثالثاً : إخضاع مرافق البلاد وإلزام موظفيها بالعمل لأهداف التعبئة العامة .
- رابعاً : تنفيذ الخطط والإجراءات المعتمدة للتعبئة العامة .

الفصل الثاني

تدابير وخطط التعبئة العامة

المادة (٣)

يعود الضباط والأفراد المتقاعدون وأفراد قوة الاحتياط الذين يستدعون للخدمة العسكرية بذات الرتبة أو الدرجة التي كانوا عليها عند إحالتهم للتقاعد أو التي هم عليها وقت الاستدعاء .

المادة (٤)

للجهة التي يحددها مجلس الدفاع أن تحصل على المعلومات والإيضاحات اللازمة للتعبئة العامة من المرافق والأفراد في أي وقت .

المادة (٥)

على كل من بلغ سن الخامسة عشرة من رعايا الدول التي يحددها مجلس الدفاع أن يقدم نفسه خلال ثلاثة أيام من إعلان التعبئة العامة إلى مركز الشرطة الذي يقع محل إقامته في دائرة اختصاصه لقيّد اسمه به وتقديم المستندات والبيانات المثبتة لشخصيته وجنسيته وحالته المدنية والاجتماعية والمالية ، وعليه أن يبلغ عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال ثلاثة أيام من حصول التغيير ، ويسري هذا الحكم على كل من كان من رعايا تلك الدول واكتسب الجنسية العمانية أو أية جنسية أخرى .

المادة (٦)

يحظر على المقيمين في أراضي السلطنة التعامل مع حكومات الدول المشار إليها في المادة (٥) من هذا القانون أو رعاياها خلال مدة التعبئة العامة ، ويجوز لمجلس الدفاع استثناء بعض أوجه التعامل من هذا الحظر .

المادة (٧)

لمجلس الدفاع أن يتخذ كل أو بعض التدابير التالية اللازمة للمجهود الحربي :
أولاً : الاستيلاء على المواد الأولية والغذائية والوقود وغيرها وتخزينها وتوزيعها وتحديد مقادير استهلاكها .

ثانياً : الاستيلاء على وسائل النقل أو استعمالها لمدة معينة .

ثالثاً : الاستيلاء على العقارات والمحال العامة والتجارية والصناعية أو شغلها لمدة معينة ، ويجب استعمال الأموال المستولى عليها في الأغراض التي استولى عليها من أجلها وإلا تعين ردها . وتحدد أسس الرد وتقدير التعويضات بواسطة لجان يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من مجلس الدفاع .

المادة (٨)

لمجلس الدفاع فرض الخدمة العسكرية خلال مدة التعبئة العامة على جميع العمانيين الذكور الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم ولم يجاوزوا الخمسين ، ويجوز فرضها على الإناث متى دعت الحاجة لذلك ، وفق الشروط والأوضاع التي تحددها وزارة الدفاع ، ويستثنى من ذلك كل من كلف أو ندب أو استدعي لأداء أعمال تتعلق بالمجهود الحربي .